فيدرالية اليسار الديمقراطي
FEDERATION DE LA GAUCHE DEMOCRATIQUE

الدار البيضاء 31 يوليوز 2026

إلى السيد الكاتب العام لجمعية ترانسبرانسي المغرب

الموضوع: تحية واحتراماً، وبعد،

جوابا على مراسلتكم الكريمة، أود أن أحيطكم علما بأن قضايا الفساد والريع وتضارب المصالح تعد من القضايا الجوهرية التي تشغلنا في حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، لا سيما مع تنامي هذه الظواهر وما صاحبها من ممارسات وتشريعات تكرسها، بل وتسعى أحيانا لمنحها شرعية قانونية وتبريراً أخلاقيا.
ووعياً منا بخطورة هذا الوضع، قمنا في المكتب السياسي للحزب ، إلى جانب العديد من فروعنا الحزبية، بتنظيم فعاليات متعددة للوقوف في وجه هذا المسار الذي سيؤدي بلا شك إلى مزيد من الانحباس السياسي والتنموي في بلادنا.

إننا نعتبر أن المنظومة القانونية والمؤسساتية المغربية الحالية لمكافحة الفساد تتسم بتجزؤ واضح، وثغرات جوهرية، وعدم ملاءمة في مواجهة الأشكال المعقدة والمتطورة للجرائم الاقتصادية والمالية. فالنصوص التشريعية متفرقة وموزعة بين النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والقانون الجنائي، والقوانين الخاصة بالتصريح الإجباري بالممتلكات، وتلك المتعلقة بسير الأسواق المالية. هذا التشتت يضر بوضوح العمل العمومي وتناسقه، ويقوض فعاليته في نهاية المطاف.

بناءً على ذلك، أصبحت الإصلاحات النسقية والشاملة ضرورة ملحة؛ إذ لم يعد الأمر يقتصر على مجرد تعديل النصوص القائمة، بل يتعداه إلى إعادة تأسيس البنية التحتية الشاملة للنزاهة العامة في المغرب. وفي تقديرنا، يجب أن تتمحور هذه المراجعة الشاملة حول ركائز ثلاث متلازمة: الوقاية، والزجر، والحكامة المؤسساتية القوية. تتطلب الوقاية إطارا أخلاقيا واضحا يركز على التدبير الاستباقي لتضارب المصالح، بينما يستلزم الزجر تحديث المقتضيات الجنائية الحالية واعتماد آليات قانونية جديدة، مثل تجريم الإثراء غير المشروع لمحاصرة عائدات الفساد. وأخيرا ، فإن فعالية هاتين الركيزتين تظل رهينة بوجود مؤسسة مستقلة للمراقبة والتحقيق، تتمتع بالوسائل والصلاحيات الكافية للقيام بمهامها، تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية.

من هذا المنطلق، نؤكد الضرورة الملحة لتزويد بلادنا بأداة قانونية موحدة، ومتناسقة، وقوية، توحد القواعد، وتملأ الفراغات التشريعية، وتؤسس لمؤسسة قادرة على قيادة السياسة الوطنية للنزاهة بشكل مستدام، وذلك عبر استلهام التجارب الدولية الأكثر نجاعة وملاءمتها للسياق المغربي.

وعليه، يلتزم حزبنا بتقديم مقترح قانون شامل من أجل **"النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد"**، مؤكدين استعدادنا التام للتعاون مع كل التنظيمات السياسية والمدنية التي تقاسمنا الأهداف نفسها ، على أن يتم تقديم هذا المقترح خلال الدورة الثانية من السنة التشريعية الحالية.

وفيما يلي، تجدون إجاباتنا المركزة على أسئلتكم الثلاثة المحددة.

وتقبلوا، السيد الكاتب العام، فائق تقديرنا واحترامنا.

الأمين العام

عبد السلام العزيز

Parti de la Fédération de la Gauche Démocratique
المكتب السياسي
حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي

54 شارع المقاومة حي المحيط الرباط
contact@fgd.ma 0537200559

الإجابة المركزة على الأسئلة الثلاثة المطروحة

ج1: موقفنا من مقتضيات المادتين 3 و7 من مشروع قانون المسطرة الجنائية

يرفض حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بشكل قاطع التعديلات التراجعية المقترحة في المادتين 3 و7 من مشروع قانون المسطرة الجنائية، ونعتبرها انتكاسة حقوقية ودستورية تُحجّم دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. وسنقترح إلغاء هذه المقتضيات المقيدة ضمن مقترح القانون من أجل **"النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد"**؛ حيث يجب التأكيد صراحة على تفعيل دور النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية، مع الإبقاء الكامل على حق المواطنين والهيئات المدنية المؤسسة قانوناً في التبليغ عن جرائم الفساد المالي والانتصاب كطرف مدني دفاعاً عن الحق العام والمال المشترك.

ج2: حول المقاربة الزجرية ومحاربة الإثراء غير المشروع

يتلخص موقفنا في الحسم التشريعي عبر **التجريم الصريح والواضح للإثراء غير المشروع**، كآلية قانونية لقلب عبء الإثبات على كل مسؤول عجز عن تبرير المصدر المشروع لثروته. كما يشمل مقترحنا تشديد العقوبات على الجرائم المالية المتطورة، مع تمكين مؤسسة مكافحة الفساد ومحققيها (المؤهلين قضائياً) من صلاحيات ميدانية واسعة تشمل: الولوج إلى المقرات المهنية، رفع السرية المهنية والبنكية بشكل مباشر، إجراء التفتيش والحجز بإذن قضائي، والإحالة المباشرة والملزمة للملفات إلى النيابة العامة المختصة فور ثبوت قرائن الفساد.

ج3: حول المقاربة الوقائية وتدبير تضارب المصالح

يرتكز تصورنا للوقاية على توحيد وتقنين القواعد الأخلاقية لجميع الموظفين والعموميين في وثيقة مرجعية واحدة. ويتضمن مقترحنا إرساء آلية إلزامية للتدبير الاستباقي لتضارب المصالح، عبر تحويل نظام "التصريح بالممتلكات" الحالي إلى **"نظام موحد ومدمج للتصريح بالمصالح والممتلكات معاً"**، يخضع للمراقبة الرقمية الآنية لضمان الشفافية وتفادي استغلال النفوذ قبل حدوث الفعل الجرمي.

كما يتضمن هذا المقترح آليات **التنحي الطوعي (الامتناع)**، وتدابير **التجريد من المصلحة** بالنسبة لكبار المسؤولين الأكثر عرضة للمخاطر؛ مثل تفويت (بيع) السندات والأدوات المالية أو الممتلكات المعنية، وإحداث **"أمانة عمياء "***(Fiducie sans droit de regard)*. علاوة على ذلك، يشمل المقترح تأطير مرحلة ما بعد انتهاء المهام والوقاية من الارتشاء اللاحق عبر **مكافحة الانتقال غير المشروع إلى القطاع الخاص** *(Anti-pantouflage)*، وحظر أي أنشطة استشارية أو مهنية للمسؤولين السابقين داخل الشركات التي كانوا يتولون مراقبتها أو الإشراف عليها.